رصد المساعدة النقدية الإقليمية المتعددة الأهداف

تقرير منتصف العام – يونيو/حزيران 2018

أبرز المعلومات

1.8 مليون شخص خضعوا للتقييم للحصول على المساعدة النقدية حتى الآن.

621,543 شخصاً في المنطقة تم توفير المساعدة النقدية لهم في النصف الأول من عام 2018, حيث تم توزيع أكثر من 78 مليون دولار أميركي.

يعيش **أكثر من 85%** من اللاجئين السوريين في الأردن تحت خط الفقر، ويتخطى العدد نسبة 75% في لبنان.

هناك حاجة ملحة لـ **116 مليون** دولار أميركي لمتابعة توفير المساعدة النقدية لحوالي 87,000 عائلة سورية لاجئة (حوالي 435,000 فرد) في المنطقة في النصف الثاني من عام 2018

المستفيدون الذين تم الوصول إليهم بحسب البلد في يناير- يونيو 2018

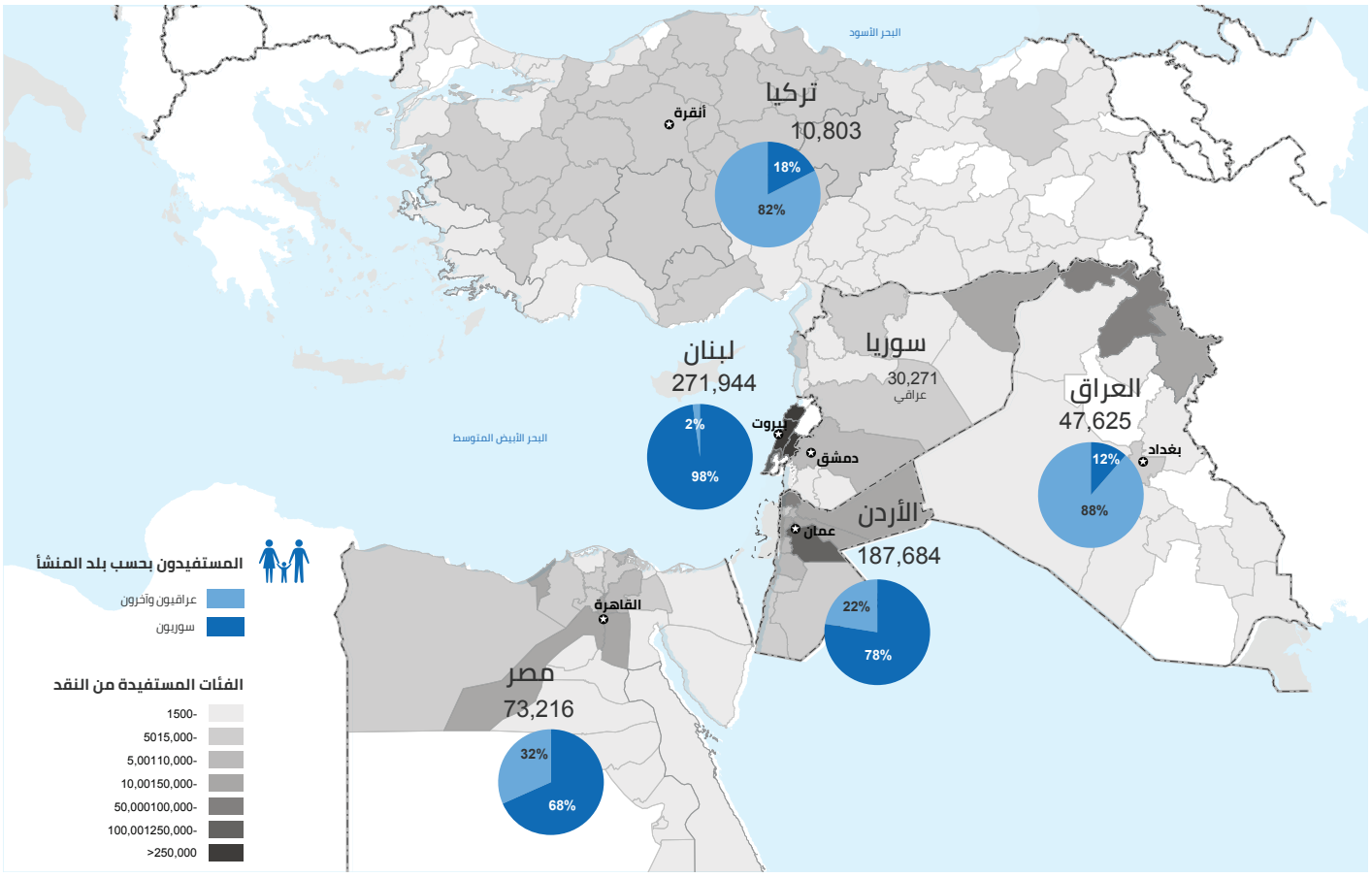

المؤشرات الإقليمية

الاحتياجات

العدد الإجمالي المقيّم	1.8 مليون [1]
الأفراد الذين تم تقييمهم من خلال الزيارات المنزلية في عام 2018	>313,000
الأفراد الذين تم تقييمهم من خلال الزيارات المنزلية – يونيو	10,000
عدد الأشخاص المؤهلين للحصول على المساعدة النقدية في عام 2018	1.2 مليون

تدهور وضع اللاجئين السوريين والعراقيين والنازحين داخلياً والمجتمعات المستضيفة لهم تدريجياً مع مرور الوقت نتيجة للنزوح الذي طال أمده. في الأردن، يعيش أكثر من 85% من اللاجئين السوريين تحت خط الفقر، 48% منهم من الأطفال، و4% من المسنين. ومما يضاعف من ذلك، أن التغييرات الأخيرة في القوانين الحكومية في فبراير 2018 تعني أن اللاجئين السوريين لم يعودوا قادرين على الوصول إلى النسبة الأردنية غير المؤمنة للصحة، ويدفعون الآن 80% من السعر المفروض على الأجانب، أي بزيادة في القيمة الحقيقية من اثنين إلى خمسة أضعاف للوصول إلى الخدمات، مما يضع الرعاية الصحية خارج متناول العديد من الأشخاص. في لبنان، يعيش الآن ثلاثة أرباع اللاجئين السوريين بأقل من 4 دولارات أميركية في اليوم، مما يضعهم تحت خط الفقر مع موارد متناقصة لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ولا يزال اقتراض المال مقابل الغذاء والنفقات الصحية والإيجارات أمراً شائعاً للغاية، حيث يعاني 9 من كل 10 لاجئين في لبنان من الديون.

الاستجابة

الأفراد الذين تمت مساعدتهم نقداً في يونيو	>450,000
الأفراد الذين تمت مساعدتهم نقداً في 2018	>621,000
المبلغ المنفق في عام 2018 بالدولار الأميركي	78 مليون
المبلغ المنفق في يونيو بالدولار الأميركي	15 مليون

تمثل برامج المساعدة النقدية للمفوضية أحد مكونات شبكة أنشطة أوسع نطاقاً ومتكاملة تهدف إلى توفير الحماية والمساعدة إلى الفئات الأشد ضعفاً. وقد وجدت المفوضية أنَّ 1.2 مليون شخص مؤهلون للحصول على مساعدات نقدية في عام 2018، لكنها لم تتمكن من الوصول إلاّ إلى حوالي 450,000 فرد في الشهر بسبب قيود التمويل. في المجموع، ساعدت المفوضية أكثر من 620,000 شخص حتى الآن في عام 2018، حيث أنفقت أكثر من **78 مليون دولار أميركي**.

الحماية

عدد الإحالات إلى إدارة الحالات	2,654
عدد الإحالات من إدارة الحالات	1,469
عدد التحقيقات المتعلقة بالمساعدة النقدية	22,912
عدد التحديثات لسجلات اللاجئين	92,909

أبرز التقرير الأخير حول "نتائج المساعدة النقدية المتعددة الأغراض والدعم القطاعي: مراجعة للأدلة والتعليم" الأهمية الحاسمة للروابط بين المساعدات النقدية والدعم القطاعي حيث وُجد أنَّ: "يجب أن يُنظر إلى الحماية على أنها قضية شاملة وأن تُراعى نتائج الحماية في كل القطاعات. يمكن أن يكون للمال النقدي المتعدد الأغراض نتائج إيجابية في مجال الحماية ضمن قطاعات محددة، ولكن أيضاً بالنسبة للمسائل المتشعبة مثل الجنس والعمر والإعاقة. ويلزم إدماج البرامج النقدية المتعددة الأغراض في نهج شامل للحماية، وهو ما يظل جوهر عمل المفوضية". كما أبرز التقرير الحاجة إلى "التكامل بين المساعدة النقدية المتعددة الأغراض وبرامج وخدمات الحماية لتحقيق أقصى قدر من نتائج الحماية الإيجابية والحد من المخاطر".

التغطية

اللاجئون السوريون الذين لا يحصلون على مساعدة بسبب النقص في التمويل	435,000
الاحتياجات الملحة في مجال التمويل	116> مليون دولار أميركي
العدد الذي حصل على المساعدة من الشركاء	2 مليون

إن دعم المساعدات النقدية للأسر اللاجئة من الفئات الأشد ضعفاً معرض للخطر بسبب نقص التمويل المزمن. وتحتاج المفوضية بشكل عاجل إلى 116 مليون دولار أميركي في النصف الثاني من عام 2018 لتمويل الأنشطة النقدية لحوالي 87,000 عائلة لاجئة (حوالي 435,000 شخص) تعتمد على هذا الدعم من أجل تلبية احتياجاتها اليومية الأساسية بما في ذلك الإيجار والوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. ولا تمثل هذه فجوة التمويل بأكملها ولكنها تمثل احتياجات التمويل للمساعدة المالية الأكثر إلحاحاً التي تم تحديدها في جميع أنحاء المنطقة.

[1] يشمل 655,478,1 سورياً في لبنان مصنفون من خلال معادلة تقيس مدى ضعفهم الاقتصادي والاجتماعي ضمن عدد السكان الإجمالي. تجرى هذه العملية مرة واحدة كل عام وبالتالي، يُعتبر جميع السوريين في لبنان مقيمين. ويشمل هذا العدد ذلك المقدر من قبل الحكومة بما في ذلك اللاجئون السوريون واللاجئون السوريون غير المسجلين والسوريون المقيمون في لبنان بموجب أطر قانونية بديلة.

لمحات من المنطقة

UNHCR/David Azia

"الصفقة الكبرى" في عامها الثاني

شهد شهر مايو 2018 الذكرى السنوية الثانية لاتفاقية "الصفقة الكبرى"، والتي تعهدت بموجبها الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة، باختصار: زيادة استخدام النقد؛ الاستثمار في نماذج التسليم القابلة للتطوير؛ بناء قاعدة أدلة لتقييم التكاليف والفوائد والآثار والمخاطر؛ وضمان التنسيق الأفضل والتسليم والرصد والتقييم. يشير التقرير السنوي المستقل حول "الصفقة الكبرى" الذي صدر في يونيو 2018 ورصد وضع الالتزامات، إلى أن الالتزام النقدي (يشمل كل الالتزامات الفرعية المذكورة أعلاه) حقق تقدماً جيداً بشكل خاص. ويشير التقرير إلى أن حوالي 89% من الموقعين ذكروا زيادة في الاستخدام الروتيني للنقد، وهو أعلى معدل للإبلاغ مقابل أي التزام فردي. لقد قامت المفوضية من جانبها بإعطاء الأولوية لتوسيع التدخلات النقدية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كدليل على ذلك، حظيت الأوضاع في سوريا والعراق في عام 2017 على ستة من أكبر عشر برامج مساعدة نقدية للمفوضية في العالم (1. لبنان، 2. الأردن، 4. تركيا، 7. مصر، 8. الجمهورية العربية السورية ، 9. العراق).

تعزيز "النهج الواحد تجاه اللاجئين" من خلال التخلات القائمة على النقد في مصر

كجزء من "نهج واحد تجاه اللاجئين"، اتخذت المفوضية في مصر خطوات لمواءمة المساعدة المقدمة إلى السوريين واللاجئين وطالبي اللجوء من جنسيات أخرى (بمن فيهم العراقيين)، بدءاً بمواءمة آليات التسليم. منذ يوليو 2018، يحصل جميع اللاجئين وطالبي اللجوء البالغين والمؤهلين على مساعدة نقدية من المفوضية عبر مكتب البريد المصري. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت المواءمة التدريجية لقيم التحويلات النقدية للاجئين وطالبي اللجوء من جنسيات أخرى مع أسر تتراوح بين فرد وثلاثة أفراد. وبشكل منفصل، أُجري مسح أساسي بقيادة المفوضية منذ مارس2018 مع 1,800 أسرة تم اختيارها عشوائياً من أسر اللاجئين وطالبي اللجوء من سوريا وجنسيات أخرى كجزء من العملية السنوية لتقييم جوانب الضعف، "تقييم جوانب ضعف لدى اللاجئين في مصر". وستدعم هذه النتائج المفوضية والشركاء في فهم خصائص السكان اللاجئين بشكل أفضل، وتحديد العوامل التي تساهم في تفاقم جوانب ضعفهم. كما ستقوم برصد عمليات الاختيار وتحسين الشفافية.

تعاون مبتكر مع شركاء آخرين في العراق

تشارك المفوضية في عملية رصد مشتركة مع برنامج الأغذية العالمي لتقييم الأمن الغذائي وجوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في المخيمات في إقليم كردستان العراق. يتبع هذا الإجراء تقييماً مشتركاً لجوانب الضعف أُجري في منتصف عام 2017 كخط أساس لتطوير منهجية استهداف أكثر دقة. وفي الوقت نفسه، تستخدم المفوضية بيانات العام الماضي للتقييم المشترك لجوانب الضعف للإبلاغ عن تطور نقاط متعددة الأبعاد لجوانب الضعف من أجل مساعدة العمليات على توجيه المساعدات النقدية والأشكال الأُخرى من المساعدات بشكل أفضل.

تحسين كفاءة البرامج الإلكترونية الخاصة بالتدخلات القائمة على النقد في سوريا

كجزء من مراجعة شاملة لعمليات المساعدة النقدية، تطور المفوضية في سوريا تطبيق برمجي جديد للتدخلات النقدية. يعد البرنامج، الذي تم اختباره خلال دورة المساعدة النقدية في يونيو، تطبيقاً محسناً وسهل الاستخدام على الإنترنت لإدارة دورة المساعدة، وتسريع كل الخطوات، وتقليل الأخطاء، وتعزيز المساءلة. وقد أُدمج النظام مع نظام التسجيل العالمي للمفوضية (proGres) و"نظام المعلومات الخاص بمساعدة اللاجئين" والذي يمكن استخدامه من قبل المكاتب الميدانية في الوقت الفعلي، مما يلغي الحاجة إلى المعالجة دون اتصال بالإنترنت.

الجهات المانحة

تعبر المفوضية عن امتنانها للجهات المانحة التي ساهمت في برنامج المساعدة النقدية للنازحين داخلياً واللاجئين السوريين والعراقيين من خلال الأموال غير المخصصة والمخصصة والجهات التي ساهمت مباشرة في العمليات.

الجزائر| الأرجنتين| أستراليا| بلجيكا| البوسنة والهرسك| بلغاريا| كندا | الصين| كوستاريكا| الجمهورية التشيكية| الدنمارك| إستونيا| الإتحاد الأوروبي| فنلندا| فرنسا| ألمانيا| أيسلاندا| الهند| إندونيسيا| إيرلندا| إيطاليا| اليابان| الكويت| ليشتنشتاين| ليتوانيا| لوكسمبورغ| مالطا| موناكو| مونتينيغرو| هولندا| نيوزيلندا| النرويج| الفلبين| الجهات المانحة الخاصة| قطر| جمهورية كوريا| الاتحاد الروسي| المملكة العربية السعودية| صربيا| سنغافورة| سلوفاكيا| سلوفينيا| إسبانيا| سريلانكا| السويد| سويسرا| تايلاند| تركيا| الإمارات العربية المتحدة| المملكة المتحدة| الولايات المتحدة الأميركية| الأورغواي

لمزيد من التفاصيل، يرجى الاتصال بمدير مكتب المفوضية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عمان (الأردن): jorrherds@unhcr.org